التعاقبات اللغوية في الممارسة اللغوية لدى متعدد اللغات-قراءة لسانية اجتماعية -

Code- switching in the language practice of multilingual -Sociolinguistic reading-

كريمة سالمي*
جامعة مولود معمري، تيزي وزو (الجزائر)
ayakarines@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/05/04	تاريخ القبول:2022/12/03

الملخص:

يتناول هذا البحث ظاهرة التعاقب اللغوي لدى متعدّد اللغات في بعدها اللساني الاجتماعي، ويهدف إلى بيان طبيعة التعاقبات اللغوية التي يُجريها المتكلّم في علاقتها بالأهداف التواصلية التي يسعى إلى تحقيقها. كما يحاول الوقوف على ما يُلجئ متعدّد اللغات إلى مثل هذا السلوك اللغوي الذي يتسّم بالانتقال من لغة إلى أخرى في الحديث نفسه. وقد توصّل البحث إلى أنّ التعاقبات اللغوية بما تُجسّده من وظائف يمكن إدراجها ضمن التسيير العفوي للتعدّد اللغوي على مستوى الممارسة الفعلية للأفراد، وهذا على اعتبارها من الاستراتيجيات التي من شأنها تحقيق غاياتهم التواصلية بشكل أو بآخر.

الكلمات المفتاحية: التّعاقب اللّغويّ؛ متعدّد اللّغات؛ الاستراتيجيّات التّواصليّة؛ الممارسة اللّغويّة.

Abstract: This research deals with the phenomenon of linguistic succession at multilingual in its sociolinguistic dimension. It also tries to identify what makes a multilingual resort to such linguistic behavior, which is characterized by the transition from one language to another in the same speech.
The research has concluded that code switching, including the functions they embody, can be included in the spontaneous management of multilingualism at the level of the actual practice of individuals, and this is considered one of the strategies that will achieve their communicative goals in one way or another
Keywords: code -switching; multilingual; communication strategies; language practice.

مقدمة:

يعمل الفرد المتكلم على تكييف سلوكه اللغوي وفق مجموعة من العناصر المقامية، ويبذل في ذلك مجهوداً واضحاً سعياً منه إلى تجسيد غاياته التواصلية، والأمر أكثر تجليّا لدى متعدّد اللغات بحكم معرفته لأنظمة لغوية مختلفة وتنوع أشكال ممارسته اللغوية، وهي المعرفة التي تسمح له بالانتقال من لغة إلى أخرى في الوضعية التواصلية نفسها مُحدِثاً ظواهر لغوية نذكر منها: التعاقبات

*. المؤلف المرسل: كريمة سالمي

اللغوية، والتداخلات اللغوية، وهي تشكّل، إلى جانب الاقتراض اللغوي، حالات المزج اللغوي (code mixing).

ويتطرّق هذا البحث للبعد اللساني الاجتماعي للتعاقبات اللغوية التي يُجريها المتكلم في وضعية التحادث، وهذا بهدف الوقوف على العوامل التي تلجئه إلى ذلك مع بيان طبيعة هذا السلوك اللغوي لدى متعدّد اللغات تحديداً، ومن التساؤلات التي نحاول الإجابة عنها ما يلي:

- ما هي طبيعة التعاقب اللغوي؟ ما الذي يلجئ متعدّد اللغات إلى هذا السلوك؟
- ما علاقة التعاقبات اللغوية التي يُجريها باستراتيجيات التواصل؟

1- الممارسة اللغوية والتعدد اللغوي

1.1. مفهوم الممارسة اللّغويّة

يخضع الفرد المتكلم للتنظيم اللغوي الاجتماعي الخاصّ بالمجتمع الذي ينتمي إليه، وذلك من حيث التنوعات اللغوية واللهجية، والقواعد السلوكية، وأساليب اللياقة في الكلام، وفضلاً عن ذلك فإنّه يتحرّك اجتماعيا مؤدّياً أدواراً اجتماعية تتغيّر بتغيّر المواقف الاجتماعية التي يتواجد فيها، فهو ينتقل من دور إلى آخر مع الوعي بالعلاقة بين ممارسته اللغوية وبين الدور الذي هو بصدد تأديته.

ويمثل ذلك المجال الواسع للسانيات الاجتماعية التي تتساءل عن طرق استخدام اللغات وفق المتغيرات الاجتماعية والأنظمة السلوكية التي تحكم العلاقات بين الأفراد، ويتحدّد موضوعها في وصف المجموعات الاجتماعية في تنوع لغاتها ولهجاتها وتحديد العوامل التي تؤثر في ممارستها للغات، فهي تهتم بممارسة اللغات في الحياة الاجتماعية، وفي هذا المجال « يشكل مفهوم الممارسات اللغوية تطورا في الوصف اللساني والسوسيولساني، ذلك أنّ الأمر لم يعد يتعلق بتحليل القواعد الداخلية للنظام اللساني التي تنظم كفاءة الناطق المثالي (تشومسكي) أو وصف الاطرادات البنوية لمدونة مغلقة من المعطيات (اللسانيات البنوية)، بل بالعناية بتنوع المتكلمين وتنوع أداءاتهم وسلوكاتهم[1] »، وهذا علماً أن العلاقات القائمة بين الأفراد والأدوار الاجتماعية المنوطة بهم -والتي تؤسِّس لهذه الممارسات- ليست ثابتة، فهي تتحوّل بفعل الظروف النفسية والاجتماعية وبفعل مواقف المتكلمين أنفسهم من لغاتهم ولغات الآخرين.

ويعتبر هذا من المبادئ التي تنطلق منها اللسانيات الاجتماعية في دراستها لطرق استخدام المتكلم للغات وفق المتغيّرات الاجتماعية وللعوامل التي توجه أداءه اللغوي. ومن منظورها فإنّ» الممارسات اللغوية، ككُلِّ ممارسة اجتماعية، يتحكّم فيها الاجتماعي، ويُقيدها وتنتج، في نفس الوقت أثارا وتساهم في تغييره .وليست اللغة من هذا المنظور مجرّد انعكاس للأبنيّة الاجتماعيّة ولكنّها مكوّن كامل الحقوق من مكوّناتها. وآثارها الاجتماعيّة وإن كانت بالتأكيد أقلّ ظهورا من ممارسات تغيير الطبيعة مثلا، فإنّها ليست أقلّ منها أهميّة. فالكلام ليس مجرّد نشاط تمثيليّ إنّه أيضاً عمل نُغيّر به نظام الأشياء ونحرّك العلاقات الاجتماعية».[2]

وتنطلق الدراسات اللسانيات الاجتماعية كذلك من» اعتبار الإنتاج اللغوي إنتاجَ أشخاص لهم تاريخ فردي وتاريخ اجتماعي في الوقت نفسه، والعلاقة بين الأشخاص المتخاطبين علاقات متنوعة:

علاقات عاطفية أو علاقات خاضعة لسُلّمية معينة، علاقات قوة أو منافسة أو هيمنة. الخ » ،[3] وهذا ما يُجيز الحديث عن البعد الاجتماعي للممارسات اللغوية من حيثُ إنّها لا تجسّد اللغة ككفاءة لسانية، وإنّما كتأدية فعليّة في واقع التواصل، وإنّ المعطيات الاجتماعية التي تُضبَط وفقها هي جزء من حقيقة الظواهر اللغوية التي تتشكل في سياقات التواصل.

تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنّ الدراسات اللسانية المعاصرة قد اتجهت نحو الاهتمام باللغة في علاقتها بمستعمليها ومؤوليها بوصفها خطاباً وممارسة، متجاوزة بذلك مفهومها -اللغة- كبنية شكلية وظاهرة مستقلة عن الفرد المتكلم، ويجدر التذكير بأنه « تُحيل "الممارسة اللغوية" من وجهة نظر اختبارية، على مفاهيم "المنتجات اللفظيّة" و"التلفظ" و"الكلام" بل حتى "الإنجاز"، ولكن تختلف عنها من وجهة نظرية بإبراز مفهوم "الممارسة" : تنتمي اللغة إلى جملة الممارسات الاجتماعية سواء كانت ممارسات إنتاج أو تحويل أو إعادة إنتاج. والحديث عن "ممارسة " هو إذن الإلحاح على البعد العمليّ من هذا النشاط» .[4]

2.1. الممارسة اللّغوية والعناصر المقاميّة

يجسّد المتكلم معرفته باللغات تبعاً لمجموعة من العناصر المقامية Eléments situationnels، والتي تمثل معطيات السياق التواصلي. فقد تختلف ممارسته اللغوية من سياق لآخر، وتتحوّل طبيعتها وفق الأشخاص الذين يحدّثهم، فقد يمازح أصدقاءه بكلّ عفوية في موقف تواصلي معيّن ثم ينتقل إلى نوع من التكلّف والمراقبة الذاتية لما يقوله Auto-censure بمجرّد أن ينضمّ إليهم أفراد آخرون لا يعرفهم، أي لم تجمعه بهم علاقة اجتماعية سابقة.

كما يمثل موضوع الحديث معطى آخر، يؤخذ في الاعتبار، في وصف الممارسات اللغوية، فعلى سبيل المثال قد يتحوّل الكلام بين فردين من لطف ومودّة إلى عتاب وتجريح بانتقالهما إلى الحديث عن خلافاتهما السابقة، ويستفز أحدُهما الآخر، فيدخلان في الكلام غير اللائق. وقد يؤدي موضوع الحديث كذلك إلى انتقال الفرد المتكلم –مزدوج اللغة أو متعدّد اللغات- من لغة إلى أخرى، فيعتمد في ممارسته اللغوية مثلا لغة ما في الحديث عن مجالات اهتمامه وعلاقاته المهنية؛ ويعتمد لغة أخرى في الحديث عن حياته الأسرية وعلاقاته الحميمة، وتكون لغة الأم عادة.

ترتبط ممارسة اللغات بشكل عام بما يعرف بالتنوع المقامي Variation diaphasique، والذي يتجلى في حالة ملاحظة اختلافات في الاستعمالات اللغوية حسب وضعيات الأداء أو الخطاب، إذ يتأثر هذا الأداء بالطابع الرسمي أو غير الرسمي لهذه الوضعيات ويتجلّى في سجلات وأساليب مختلفة، وهذا إلى جانب متغيرات أخرى يُمكن أن تكون حصيفة في تبيان التنوع في إطار اللغة نفسها، ومن ذلك : السن، الجنس، العرق، الدين، المهنة والمجموعة، وبصورة أعم يتعلق الأمر بكل متغير يُقيم عليه الأفراد هُوّيتهم (توجه جنسيّ، انتماء إلى طائفة دينية، ..الخ).[5] و تكون هذه المتغيّرات عناصر أساسية في تشكل الهُوية الاجتماعية للأفراد، وتمثل أحد المعطيات الرئيسية في البحث اللساني الاجتماعي، والمعتمدة في وصف الممارسات اللغوية في علاقتها بهوية المتكلمين وتسجيل الاختلافات البارزة بين السجلات اللغوية المستعملة.

3.1. طبيعة التعدد اللغوي

يُعدّ التنوع اللغوي واللهجي، وكذا التنوع في الممارسات، من مظاهر عدم تجانس المجتمعات من الناحية اللغوية، ومن الظواهر التي تجسّده نذكر الازدواجية اللغوية والتعدّدية اللغوية، وتُعرّف هذه الأخيرة بأنها حالة تخصّ مستعملي اللغات في ممارستهم لأكثر من نظام لغوي واحد. هذا، « ويمكن لمصطلح "تعدد لغوي" (Multilingualism) أن يُحيل سواء على استعمال اللغة أو على قدرة الفرد أو على الوضعية اللغوية في أمة كاملة أو لمجتمع[6]». ويقال عن الفرد المتكلّم أنه متعدّد اللغات حينما يستعمل في إطار الجماعة نفسها لغات عدة حسب الوضعية التواصلية التي يتواجد فيها: مع أفراد أسرته؛ في علاقاته المهنية، في علاقاته مع الإدارة،...الخ؛ ويقال كذلك عن الجماعة أنّها متعدّدة اللغات في حالة اعتمادها لعدة لغات، وتُعرف بعض البلدان بالتعدّدية الجماعية مثل سويسرا التي تُعتبر فيها اللغات: الفرنسية؛ والألمانية؛ والإيطالية؛ والرومانش لغات رسمية، وهو ما يسمى بالتعدّدية اللغوية للدولة[7].

يتّخذ متعدّد اللغات أشكالا تعبيرية مختلفة مُجسّدا قدرات لغوية متنوعة، وهذا بفضل امتلاكه لمعرفة لسانية في أنظمة لغوية مختلفة، وتقوم ممارسته الفعلية لهذه الأنظمة على وضوح العلاقة الاجتماعية التي تربطه بالمخاطَبين، فهو لا يعرف كيف يخاطبهم قبل أن تتحدّد هذه العلاقة، ولذلك عادة ما يحتاط الفرد من الحديث مع الإنسان الغريب عنه، وحينما يتواجد في مجتمع غير مجتمعه الأصلي مثلا فهو يتردّد في البداية في الحديث مع الآخرين حتى وإنْ كان مُتمكّنا من لغتهم، وذلك لعدم استيعابه بعد لنظام العلاقات السائد في ذلك المجتمع، والذي من شأنه توجيه السلوكات اللغوية والاجتماعية. وهذا فضلاً عن التنوّع في أساليب استعمال اللغة نفسها، وفي هذا الصدد قام مارتن جوس- Martin Joos بتقسيم الأساليب التي يستعملها الفرد في أيّ لغة كانت على النحو الآتي:

-الأسلوب الجامد : وهو الذي يستعمل فيه كلام رسمي جدا لدرجة اعتبار المستمع غير موجود لأنه لن يستطيع أن يؤثر فيما يقال بأي شكل من الأشكال، كأسلوب الخطب الرسمية والأدعية والصلوات والإعلانات وكتلاوة الكتب المقدسة وإلقاء الشعر وتمثيل المسرحيات، بالإضافة إلى معظم ما ينشر مطبوعا. إن المستمع هنا سلبي لا يشارك في النشاط اللغوي وقلما يحدث أن يقاطع المتكلم.

-الأسلوب الرسمي : وهو أسلوب لا يشارك فيه المستمع أيضا كالخطب التي تلقى أمام جمع غفير وتكون معدة إعدادا جيدا وتقرأ بعناية بالغة، كعدد من برامج الإذاعة والتلفاز، وبعض المحاضرات التي تلقى في الجامعات. فإذا استعمل هذا الاسلوب بين الأفراد فإنه يدل على المسافة الاجتماعية البعيدة بين المتكلم والمستمع.

-الأسلوب الاستشاري: وهو أسلوب فيه كثير من الأسلوب الرسمي ولكنه يتطلب اشتراك واستجابة المستمع، ولا يخطط له المتكلم بعناية بالغة كما يتجنب استعمال العبارات المقننة أو

الكليشيهات، بل بإمكانه أن يستعمل في حديثه بعض التراكيب والأشكال اللغوية المختصرة التي تستعمل في الحديث العادي.

-الأسلوب العادي: وهو الأسلوب الذي يستعمله الأصدقاء فيما بينهم أو الذي تتخذه جماعة من الناس تناقش موضوعا مألوفا لديهم. وهذا الأسلوب يفترض خلفية من المفاهيم والمعلومات المشتركة بين المتحادثين ويستعمل فيه كثير من اللغة العامية... وهذا الأسلوب تكثر فيه المناقشة ومقاطعة المتكلم والتعليق المتكرر على الحديث الى غير ذلك من الأمور التي تجعل اتخاذ القرارات السريعة ممكنا.

-أسلوب الألفة الشديدة: وهو أقل الأساليب رسمية، ويتألف عادة من أشباه جمل ومفردات وإيماءات، وتستعمل فيه عادة اللغة العامية جدا، بل كثيرا ما تستخدم فيه عبارات ومفردات خاصة بأسرة معينة أو شريحة اجتماعية صغيرة جدا. ويبدو أن وظيفة هذا الأسلوب تختلف عن وظائف الأساليب الأخرى وكأن المقصود منه التعبير عن الأحاسيس أو العواطف أكثر من نقله للأفكار أو المعلومات. وهو الأسلوب المستعمل بين الأحباب والأزواج وأفراد الأسرة الواحدة-وان كان الوضع يختلف من أسرة إلى أخرى باختلاف الحضارات المختلفة.[8]

وتشكّل هذه الأساليب ما يعرف كذلك بالسجلات اللغوية التي يتخذها المتكلمون في ممارساتهم اللغوية، ويكون اختيارهم لها تبعاً لمعطيات سياق التواصل من موضوع الحديث؛ والمشاركين في الحديث؛ وزمان ومكان حدوثه... الخ، حيثُ تؤدي وظيفتها الإبلاغية. وتتنوع هذه السجلات لدى متعدّد اللغات، وتمنحه إمكانات كثيرة للقول، فيختار من جملة هذه الإمكانات ما يتماشى وموقف الحديث.

تنتج عن التعدّد اللغوي وضعية الاحتكاك اللغوي، وتُعرّف على أنّها الوضعية الإنسانية التي يميل فيها الفرد أو الجماعة التي استعمال لغتين أو أكثر،[9] ومن مظاهرها الانتقال أثناء الحديث من لغة إلى أخرى -التعاقب اللغوي- أو تشكيل الكلام بلغة تتخلّله عناصر من لغة أخرى-التداخلات اللغوية- ولا يعود الأمر في ذلك دائما إلى درجة إتقان اللغات لأنه، بشكل عام، تكون قدرة متعدّد اللغات على استعمال اللغات التي يعرفها بنفس الدرجة من الإتقان قدرة نسبية، كما أنه قد يستعمل إحدى اللغات في مجال ويستعمل غيرها في مجالات أخرى، ومن الواضح أنّه مَهما كان عدد اللغات التي يتحدّث بها الفرد فإنّ اللغة التي يُتقنها أحسن هي التي يستعملها أكثر.

ويُحيلنا هذا الكلام إلى تصوّر ابن خلدون لعملية حصول الملكة اللغوية من حيثُ « إنّ الملكات لا تحصُل إلاّ بتكرار الأفعال، لأنّ الفعل يقع أوّلا، وتعود منه للذات صفة، ثم تتكرّر، فتكون حالا ومعنى الحال أنّها صفة غير راسخة، ثم يزيد التكرار، فتكون ملكة، أي صفة راسخة[10] » ، إلى جانب ذلك فإنّ إتقان اللغات لا يتوقف على مَعرِفة قواعد اللغة مَعرِفة نَظرية، وإنّما الأساس هو التمكّن من استعمالها الفعليّ في وضعيات تواصلية حقيقية، أي على مستوى الممارسة اللغوية.

2- التعاقبات اللغوية لدى متعدد اللغات

1.2. ظاهرة التعاقب اللغوي

تبرز في كلام متعدّد اللغات إذن ظواهر مثل التداخلات والتعاقبات اللغوية التي تُعرف أيضاً بالانتقال اللغوي Alternance Codiqueأو Code- switching، وهي ظواهر لغوية يُعنى بها في إطار اللسانيات الاجتماعية، وينظر إليها من حيث هي أشكال للاحتكاك اللغوي، وتخصّ بذلك حالة الأنظمة اللغوية التي تحتك ببعضها على مستوى كلام الأفراد نتيجة ازدواجيتهم أو تعدّديتهم اللغوية، وتمثل حالات من المزج اللغوي.

ويستعمل اللسانيون مصطلح المزج اللغوي في معناه العام لتعيين كلّ نوع من التفاعل بين وضعين لغويين مختلفين أو أكثر في وضعية من الاحتكاك اللغوي. ويُجمل مثل هذا التعريف إذن الاقتراض اللغوي (استعمال عنصر معجمي من اللغة (أ) يكون مدمجاً صرفيّاً وتركيبيّاً في اللغة (ب))؛ والتعاقب اللغوي (استعمال وضعين لغويين مختلفين بالتناوب في الملفوظ نفسه)؛ وينبغي الإشارة إلى أنّ التعاقب اللغوي في الواقع عبارة عن تراصف للأنظمة اللغوية أكثر منه مزجاً وينطبق أكثر على الخطاب منه على اللغة؛ و ينطوي المزج اللغوي كذلك على ما يُعرف ب"البيديغ" pidgins (لغات ثوانٍ أنشئت لتلبية حاجات تواصلية من قِبل مجموعتين لغويتين تتحدّثان لغات مختلفة).[11]

وتكون كلّ هذه الظواهر من منظور اللسانيات الاجتماعية جديرة بالدّراسة من حيثُ إنّ توصيفها وتحليلها يسمح بالكشف عن طبيعة الممارسة اللغوية لدى متعدّد اللغات وفهم طريقة أدائه لأكثر من نظام لغوي واحد. وفيما يخصّ ظاهرة التعاقب اللغوي فإنّها تتجلّى في كلام الفرد فيما يُحدِثه من انتقال من مقاطع بلغة معينة إلى مقاطع أخرى بلغة غيرها. ويتحدّد مفهوم التعاقب اللغوي في إطار الدّراسات حول الازدواجية اللغوية واحتكاك اللغات، ويُعرّفه ج.قمبرز- Gumperz .J، الذي يُعدُّ المبادر الرئيسي إلى دراسة هذه الظاهرة، على أنّه عبارة عن تجاوز لمقاطع حيث ينتمي الخطاب إلى نظامين أو إلى نظامين نحويين فرعيَيْن مختلفين.[12]

إنّ الانتقال من لغة إلى أخرى في نفس الوضعية التواصلية لا يَنمّ دائما كما ذكرنا عن عجز متعدّد اللغات في إحدى اللغات التي يُفترَض أنّه يُتقنُها، وإنّما هو أمرٌ يحدث مراعاة لمعطيات تلك الوضعية التي يؤدي فيها دورَ المُبادِر للحديث أو دور المتلقي، فيضطر إلى إبداء ردود أفعال كلامية على ما قد يُوجّه إليه من كلام وفق الاختيارات التي يُجريها هو بنفسه، وهذا باعتماد الإمكانيات التواصلية التي يتمتع بها بحكم تعدّديته اللغوية.

ولذلك فإنّ أكثر ما يميّز الفعل التواصلي لدى متعدّد اللغات هو انتقاله من لغة إلى أخرى محدثا تعاقبات لغوية، وفي هذا المجال يُميّز ج.قمبرز- J. Gumperz بين نوعين من التعاقبات اللغوية، وهما: التعاقب اللغوي الحالي(situational code-switching) والتعاقب اللغوي الحواري (conversational code-switching)، يختص النوع الأول ببعض الأنشطة في حين أن الثاني يحدث بشكل آلي غير واع دون أن يحصل تغير في المتخاطبين.[13]

ينجرّ عن الانتقال اللغوي تعاقب مقاطع من لغتين مختلفين أو أكثر دون أن تلحقها تحوّلات على مستوى بنيتها الصرفية أو التركيبية، وعلى أساس ذلك فإنّ البعض يُسمّيها بالجمل المختلطة Les phrases mixtes[14]، حيث تتناوب في كلام مزدوجي اللغة أو متعدّدي اللغات مقاطع تنتمي إلى لغة مع مقاطع أخرى تنتمي إلى لغة أو لغات أخرى، ولتوضيح طبيعة هذه الظاهرة نورِد المثال الآتي: يقول مزدوج اللغة (قبائلي-فرنسي):

«[uRalaR faqa bali] ce n'est pas un travail qu'il me faut» [15]

بمعنى (فيما بعد أدرَكتُ أنّه ليسَ بالعمل الذي يُناسِبُني).

نلاحظ أنّ هذه الجملة ابتدأت بمقطع كلامي تامّ التركيب بالقبائلية [uRalaR faqa bali]، بمعنى (فيما بعد أدرَكتُ أنّه)، تليه مباشرة جملة تامّة باللغة لفرنسية [Ce n'est pas un travail qu'il me faut]، بمعنى (ليسَ بالعمل الذي يُناسِبُني)، وهي تامة التركيب مستقلة ببنيتها، ولا تتخلّلها عناصر من اللغة الأولى (القبائلية).

وإنّ الجدير بالاعتبار في دراسة مثل هذه الظواهر هو وصف كيفية تفاعل الأنظمة اللغوية ودرجة تداخلها على مستوى الكلام، والتنبّؤ بأشكال التداخلات التي يتمّ إنتاجها بفعل الاحتكاك اللغوي، فيحدث ألا يلتزم مزدوج اللغة أو متعدّد اللغات بلغة واحدة أثناء تواصله، فيتخلّل حديثه بلغة معينة عناصر أو تراكيب من لغة أو لغات أخرى يُتقنها، وهو ما يمثل تداخلاً لغويّاً Interférence linguistique. وإنّ « دراسة التعدد اللغوي تتضمن دراسة أنظمة اللغة في الاتصال، و وظائف اللغة في المجتمع، والمجموعات التي في اتصال، وكذا كلام الأفراد الذين يستعملون أكثر من لغة، فهذه الوجوه لا يجب النظر إليها في معزل عن بعضها البعض».[16]

وفي حديثه عن حالة الازدواجية اللغوية يؤكد أوريال وانريش – U.Weinreich أنّ الموضع الذي تحدث فيه التداخلات بين لغتين هو دائما متحدث فرديّ،[17] وهي بالتالي ظاهرة فردية تتجسّد على مستوى الكلام في وضعيات مختلفة. ومن الواضح أنّ الاهتمام بطريقة حدوثها يسمح بوصف كيفية تحكّم الفرد المتكلّم في نظامين لغويين مختلفين أو أكثر، وكيفية انتقاله من نظام إلى آخر أو اعتماد عناصر من نظام في استعماله لنظام آخر دون الإخلال بأحدهما، وإنّ ما يميّز التداخلات اللغوية هو مجموع التغيّرات التي تخضع لها الوحدات الداخلة Les unités interférées – إلى نظام لغة أخرى ليست منها- وذلك على المستويات المختلفة: الصوتية، الصرفية والتركيبية لنظام اللغة المستقبِلة.

وعلى خلاف ذلك، فإنّه في حالة التعاقب اللغوي يتواجد في الخطاب وضعان لغويان (أو أكثر)، فتتناوب مقاطع من خطاب بلغة معينة مع مقاطع من خطاب بلغة أو لغات أخرى،[18] فما يُميّز التعاقبات اللغوية هو تجاور مقاطع لغوية في الكلام نفسه، تنتمي إلى لغتين أو تنوعين لغويين مختلفين أو أكثر دون أن تلحقها تغيّرات، فتستقلّ بِبنيتها عن الوحدات الأخرى التي لا تنتمي معها إلى اللغة نفسها، ولبيان كيفية حدوث هذه الظاهرة نورد الأمثلة التالية:

- في القول: [19] (C'est incroyable, da :ru est invivable)، ويعني: (أمر لا يصدق، بيته لا يمكن العيش فيه).

نلاحظ أنّ بداية الجملة عبارة عن مقطع كلامي تام التركيب من اللغة الفرنسية (C'est incroyable)، ويليه تركيب من العربية الدّارجة [da: ru] بمعنى (بيته)، ونلاحظ كذلك عدم حدوث أيّ تغير صوتي أو نحوي، وتنتهي الجملة بوحدتين تشكِّلان تركيباً لغويّاً تامًّا باللغة الفرنسية، وهما (C'est invivable)، بمعنى (لا يمكن العيش فيه).

- وفي مثال آخر يقول فيه المتكلم، مزدوج اللغة (عربية دارجة- فرنسية):

[20] (a'lqarara:t tu'xađ bil consensus) ، بمعنى (القرارات تؤخذ بالإجماع).

استعمل في الجزء الأول من هذه الجملة تركيباً لغويّاً بالعربية الدّارجة [a'lqarara:t tu'xađ bil]، ويُتمِمها بالجزء الثاني الذي هو عبارة عن وحدة اسمية من اللغة الفرنسية، وهي [kãsãsys] التي احتفظت بِبنيتها الأصلية.

2.2. الوظائف التواصلية للتعاقبات اللغوية

ينتقل المتكلّم مزدوج اللغة أو متعدّد اللغات في كثير من الوضعيات من نظام لغوي إلى آخر تحقيقا لرغبة في تجسيد علاقة تواصلية مع المتلقي –المخاطَب- متجاوزاً في ذلك العقبات والإكراهات Les contraintes التي يفرضها سياق التواصل. وإنّ الأفراد الاجتماعيّين خاضعون باستمرار لإكراهات مزدوجة، بل حتّى إلى إكراهات متعدّدة، أي لوضعيات لا يمكن لهم فيها الالتزام بقاعدة بدون أن يخلّوا بأخرى....فإنّ ما يواجه من إكراهات مزدوجة في الحياة اليوميّة هي، إن جاز التعبير، إكراهات "رخوة" فقواعد المحادثة فيها ما يكفي من المرونة والتسامح ما يمكّن من "التراضي" والاهتداء إلى الحلول الوسطى، وهذا ما يفسّر من جهة أخرى ما تتّصف به صيغ المعاملات الطقوسيّة من "مراوغة" غريبة لنذكر مثال الثناء: لوحظ أنّ ردود الفعل على عمل اللغة هذا يتّخذ عادة شكل ملفوظ ملتبس، أوفيه حرج أو هو متكلّف التعقيد (كربرا-أوركيوني 1994، فصل5)؛ ذلك أنّه عندما يحظى المرء بثناء، فعليه، في آن واحد، أن يتقبّل هذه "الهدية الكلاميّة" قبولا حسنا، وأن يصون حَرَمه، ويلتزم بقانون التواضع.[21]

وتؤدي وضعية التواصل إلى تنوع أشكال التعاقبات اللغوية، وقد يؤدي تغيّر المخاطَب إلى تغيير اللغة مثلما هو الحال بالنسبة للطفل المولود من الزواج المختلط، والذي يتحدث مع والديه في لغتيهما؛ ويمكن أن يستعمل التعاقب إمّا لإدماج أو لإقصاء الشخص الثالث الحاضر في التبادل؛ لأنه يحدث تغييرٌ في موضوع التحادث، وفي وظيفة اللغة، في أدوار المتحادثين، أو تغييرٌ في اللغة، ويمكن أن يكون ذلك إجابة للمخاطَب للتكيّف مع تعاقب قد بادر إليه الخ...[22]

وبالنسبة للدّارسين فإنّ تحديد أنواع التعاقبات اللغوية، أمر يقترن بالوظائف التي تُحقّقها في الوضعيات التواصلية المختلفة، ونذكر منها:

أ- **الوظيفة الاستشهادية (Fonction de citation)** ، وتعني الانتقال من لغة إلى أخرى بغرض الاستشهاد بأقوال تامّة التركيب من لغة أخرى، وهي من الوظائف التي تتجسّد في السياق

التعليمي المتعدّد اللغات بالخصوص، حيثُ إنّ المتعلّم في حديثه عن القضايا (موضوع التعلّم) باللغة المعتمدة في الخطاب التعليمي، والذي يُساهم فيه، كثيرا ما يلجأ إلى لغة أخرى في تدعيم أقواله بأمثلة يستشهد بها .

ب- وظيفة تخصيص المرسل إليه(Spécification du destinataire) ، وتتعلق بالانتقال من تنوع إلى آخر يستدعيه وجود أو ظهور مخاطب بعينه (مثلا قد يجري التخاطب بين أفراد بالقبائلية ولكن قد يتغير الأمر عند ظهور فرد لا يحسن التحدّث بالقبائلية، فيلجأ إلى العربية مثلا).

ج- الوظيفة المجازية (Fonction métaphorique) ، والمقصود بها أن الانتقال إلى تنوع آخر يتم بغرض إحداث أثر معين (مثلا في أحد خطب الرئيس هواري بومدين حصل أن انتقل من الفصحى إلى العامية لإحداث هذا الأثر. قال عند اتخاذ قرار تأميم البترول: "... العرس عرسنا وحنا نتفرجو من برا").

د- الوظيفة الميتالسانية (Fonction métalinguistique)، والانتقال يحصل عندما نروم توضيح أو تحديد شيء قد يكون مدعاة للبس أو الغموض: كثيرا ما يلتجئ المعلمون إلى استخدام العامية لشرح أمر ما.[23]

ويجدر التذكير هنا أنّ الوظيفة الميتالسانية هي من الوظائف التي تتجلّى أكثر في السياق التعليمي وتتصل به، واستنادا إلى ما وضّحه ر. جاكبسون، فإنّه «يمكن أن نميز في هذه الوظيفة بين مجالين لغويين. المجال الأول وتمثله" اللغة الواصفة المعتمدة في الدراسة العلمية التي تتخذ من اللغة موضوعاً لها". أما المجال الثاني فيرتبط بعمليات الشرح التي تتخلل التواصل في الكلام اليومي، وهي ترمي إلى تحقيق درجة قصوى من التمثل لدى المستمع».[24]

3.2. التعاقبات اللغوية استراتيجية تواصلية

تعدّ التعاقبات اللغوية إحدى الاستراتيجيات التي يعتمدها مزدوجو اللغات أو متعدّدو اللغات لتحقيق غاياتهم التواصلية في مواقف اجتماعية مختلفة، وإنّ مردّ ذلك، إنْ تبنّيْنا تصوّر ج. قمبرز- J. Gumperz، إلى أنّ المتكلم يستعمل الذخيرة أو الرصيد اللغوي (répertoire verbal) الذي هو في حوزته من أجل بلوغ أكبر مردودية تبليغية ممكنة. ويذهب ج. قمبرز إلى أبعد من هذا إذ يعدّها استراتيجية خطابية(stratégie discursive) لا تنمّ دائما عن عجز في لغة من اللغات.[25]

ومن الاستراتيجيات العامة التي يعتمدها المتكلم مهما كانت معطيات سياق الحديث ما يتصل باجتناب استعمال المحظور اللغوي أو الكلام المحظور اجتماعيا Langage tabou، ويندرج ذلك ضمن القواعد الاجتماعية التي تنظم استخدام الأساليب المختلفة في المقامات المختلفة، فبعض المجتمعات تحظر استخدام بعض الكلمات أو العبارات على اعتبار أنها غير مهذبة أو بذيئة، فقد يلجأ المتحدّث إلى استعمال كلمة أخرى من اللغة نفسها وبديلة عنها،[26] أو كلمة من لغة أخرى تنقل المعنى نفسه ولا يثير استخدامها أيّ حرج.

ومن الاستراتيجيات الأخرى ما يتجسّد في موقف السُّخرية؛ أو في إبراز الكفاءة في لغة الآخر، أو في التفاوض حول لغة التخاطب؛ الخ. وقد اخترنا أن نورِد مثالاً نُوضّح به طبيعة

الاستراتيجية المُتبعة في هذه الحالة الأخيرة -التفاوض حول لغة التخاطب- ويخصّ وضعية الناطقين بالفرنسية في مدينة مونريال بكندا، والتي يطغى فيها استعمال اللغة الفرنسية، لكن ازدياد نسبة استعمال الإنجليزية بشكل قويّ جعل هؤلاء في وضعية الدفاع عن مواقعهم من خلال مجموعة من القوانين الخاصّة باللغة، ومنها ما يفرض الازدواجية اللغوية على الإدارة، وهو الأمر الذي أدى إلى تعقّد وضعيات التواصل.

في مكالمة هاتفية بين القائمة على شبكة الهاتف standardiste بمستشفى وبين سيّدة مريضة تتصل من أجل أخذ موعد طبيّ جرى الحديث الموالي:

Standardiste - *Central Booking, may I help you*(بالإنجليزية)

(هنا سنترال بوكينغ، هل بإمكاني مساعدتك؟)

Patiente - *Oui, allô?* (باللغة الفرنسية)

(نعم، آلو؟)

Standardiste - *Bureau du renseignement, est-ce que je peux vous aider ?*(باللغة الفرنسية)

(هنا مكتب الاستعلامات هل بإمكاني مساعدتك؟)

السيدة المريضة :Patiente(تنتقل إلى اللغة الفرنسية)

القائمة على شبكة الهاتف: Standardiste (تبقى تستعمل الفرنسية)

السيدة المريضة :Patiente(تعود إلى الإنجليزية)

السيدة المريضة Patiente: (تعود إلى الفرنسية)

القائمة على شبكة الهاتف: Standardiste تعود إلى الفرنسية فتقول: (Etes- vous française ou anglaise?)

(هل أنت فرنسية أم إنجليزية؟).

السيدة المريضة Patiente: N'importe, j'suis ni l'une ni l'autre

(لا يهم، لست لا بهذه ولا بتلك)

القائمة على شبكة الهاتف Standardiste: ...Mais

(لكن،...)

السيدة المريضة Patiente: ça ne fait rien

(لا بأس)

(يتواصل التخاطب بالفرنسية)

وبعد هذا يمكن القول إنّ الطرف الأوّل في هذه المكالمة الهاتفية (القائمة على شبكة الهاتف)، وهو ناطق بالإنجليزية بالدّرجة الأولى، أراد أن يَفرِض هذه اللغة على الطرف الثاني (السيدة المريضة) الذي لم يُبد استعدادًا لمكالمته بالإنجليزية، بل بالعكس أبدى نوعا من المقاومة، الأمر الذي جَعَله (الطرف الأول) يُجاريه في الحديث بالفرنسية، فالطرف الثاني هو الذي تحكمّ في

لغة التحادث في لعبة تفاوض واضحة، كانت الغَلَبة فيها للغة الفرنسية التي فضّلت السيدة المريضة التحدّث بها منذ البداية.[27]

وفي مثال آخر، تتجسّد فيه وظيفة التبليغ المتعّدد، يتصل بمواقف مُتعدّدي اللغات في سياق المؤتمر حول اللغة الغالية La langue galicienne ، والذي جرى في 1991 في مدينة غالية Galice، ويعرض التحادث بين أربعة مشاركين في هذا المؤتمر وضعيات تواصلية فريدة جمعت بين:

الشخص الأوّل: شخص بلجيكي متعدّد اللغات: فرنسية، وألمانية، وانجليزية، وإسبانية، إلى جانب لغته الأولى، وهي الفلامان Le flamand. ويستعمل اللغة الغالية بطريقة خاصّة، حيثُ يعتمد على الخصائص الصوتية للإسبانية التي يتحدث بها، وحديثه يُشبه النطق بالإسبانية على الطريقة البرتغالية.

الشخص الثاني: شخص فرنسيّ لا يُتقن إلاّ الفرنسية.

الشخص الثالث: شخص فرنسي كذلك، ويُتقن الإسبانية، والإيطالية والإنجليزية.

الشخص الرابع: شخص إيطالي متكلّم بالفرنسية والإنجليزية والإسبانية.

وقد اتسمت كلّ وضعية من وضعيات التحادث بخصائص تنمّ عن أهمية اللغة التي تمّ اعتمادها على أساس موقف معيّن، وهي على النحو الآتي:

الوضعية الأولى: قبل انطلاق المؤتمر كان الأشخاص الأربعة يتحدّثون فيما بينهم باللغة الفرنسية.

الوضعية الثانية: في إطار المؤتمر كان الغاليون Les galiciens يتحدثون بالغالية فقط، وكان البلجيكي يستعمل ما يُشبه الغالية، وأمّا الثلاثة الآخرون فكانوا يستعملون اللغة الفرنسية.

الوضعية الثالثة: يتواجد هؤلاء في سياق المقهى وبعد ذلك في المطعم، وتغيّرت طريقة التحادث حيث كان الشخص الفرنسي يتحدث بالفرنسية فحسب، وهي اللغة الوحيدة التي يُتقنها، وقد حدّثه الجميع باللغة الفرنسية.

وكان الغاليون يتحدثون بالفرنسية أو الإسبانية مع الجميع، أمّا الشخص الفرنسي المتعدّد اللغات والشخص الإيطالي فكانا يتحدّثان فيما بينهما بالفرنسية وبالإيطالية أحيانا وبالإسبانية أو الفرنسية مع الغاليين؛ فيما كان البلجيكي يتحدّث بالفرنسية أو الإسبانية.

يُمكن أن تُفسّر جلّ الممارسات اللغوية التي مثّلت التحادث بين هؤلاء الأشخاص من حيثُ إنّها تنمّ عن علاقة المتكلّمين باللغات ومواقفهم منها. وإنّ الانتقال من لغة إلى أخرى في بعض الوضعيات له أكثر من دلالة، فيمكن القول إنّ الشخص الفرنسي يستخدم اللغة الوحيدة التي يُتقنها بحكم الضرورة، أما بقية الأشخاص فقد اعتمدوا استراتيجيات وفق ما يُريدون إظهاره من مواقف إزاء كلّ اللغات المستعملة. وبالنسبة للغاليين مثلا فإنّ عدم تحدثهم بالإسبانية خلال المؤتمر (السياق الرسمي) ليس اعتباطيا، حيث إنّ كونهم مناضلين من أجل ترقية لغتهم منَعهُم من تبنّي هذه اللغة بالذات، وهو أمر يدفعهم إلى فرض لغتهم على كل المشاركين الآخرين. ويبقى سلوك الشخص البلجيكي التي فضّل التحدّث بالغالية ذا دلالة أخرى من حيث إنّه يُعبّر عن مساندته لقضية الغاليين في ذلك السياق العام للمؤتمر حول اللغة الغالية[28]. ويسعُنا القول فيما يخصّ مثل هذه

الوضعيات إنّ إتقان أكثر من لغة يُوفّر إمكانيات عدّة للتكيّف مع سياقات التحادث على تعقدها، فيتّم الانتقال من لغة إلى أخرى وفق استراتيجيات مختلفة تلبية لغايات تواصلية محدّدة.

هذا، وإنّ ما يجريه متعدّد اللغات من تعاقبات لغوية في كلامه قد يطبعه نوع من التوتر نتيجة شعوره باللاأمن اللغوي، وهو التوتر الناتج عن موقفه من اللغات التي يستعملها أو عدم اطمئنانه لقدراته في لغة ما، ويشير الدّارسون إلى بعض مظاهر هذا التوتر فيما يسمي باللاأمن اللغوي Insécurité linguistique، الذي يتمثل فيما يشعر به المتكلم من عدم الرضا عن طريقة كلامه ممّا يدفعه إلى بذل مجهود أكبر للاقتراب من الاستعمال المطلوب أو "المعيار"[29]. وفي كثير من هذه الحالات يلجأ متعدّد اللغات إلى التعاقب اللغوي في محاولته لإبراز كفاءته في لغة معينة ينظر إليها على أنّها لغة رفيعة أو ذات حظوة اجتماعية أو على خلاف ذلك التخفي وراء لغات أخرى يُتقنها حينما لا يطمئن لقدراته في اللغة المطلوب التحدّث بها.

إنّ الرّهانات التواصلية Enjeux communicationnels في السياق التعليمي على سبيل المثال من شأنها توجيه المتعلّم متعدّد اللغات إلى التصرّف فيما يملكُه من مؤهّلات لغوية على اختلاف اللغات التي يُتقنها، وإلى التكيّف باستمرار مع وضعية التحادث ممّا يلجئه إلى إحداث تعاقبات لغوية، ويندرج ذلك ضمن كفاءة عامة هي الكفاءة التواصلية، وتتصل بالفكرة التي يُقرّ بها ج .ل ديمورتيي- J.L Dumortier ومفادها أن الفرد يكون مؤهَّلا لتفعيل المعارف والمواقف، وهي ليست سوى القدرة على تحسين هذه المعارف والمواقف وممارستها وتجسيدها.[30] ولعلّ هذا ما يُفسّر لجوء متعدّد اللغات إلى التعاقب اللغوي تفعيلاً لملكاته في لغات عدّة وتجاوزا لعقبات ذات طبيعة مختلفة : لغوية، ثقافية، اجتماعية،. الخ.

خاتمة:

نخلُص بعد هذا إلى أنّ التعاقب اللغوي لدى متعدّد اللغات يستجيب للضرورة التواصلية ولا ينمّ دائما عن عجز في إحدى اللغات التي يستعملها، ويقوم فعله التواصلي على الانتقال من لغة إلى أخرى وفق استراتيجيات تضمن له تحقيق مقاصده التواصلية، وعلى هذا الأساس يتجلى عدم انفصال الممارسة اللغوية لدى الفرد المتكلم عن ممارساته الاجتماعية الأخرى. وتندرج التعاقبات اللغوية بما تُجسّده من وظائف ضمن التسيير العفوي للتعدّد اللغوي على مستوى الممارسة الفعلية للأفراد، أي في السياقات الحقيقية لأداء اللغات، والتي تفرض نفسها عليهم بشكل طبيعي.

ويتبيّن كذلك أنّ المتكلم متعدّد اللغات يحاول التصرّف في ممارسته اللغوية لمحاولة التكيّف مع معطيات الموقف التواصلي وتفادي مُبطِلات الفهم والإفهام، وهذا استنادا على استراتيجيات مختلفة ومناسبة للغرض التواصلي بشكل أو بآخر، فيسعى إلى ضبط كلامه وفق ذلك، ويقتضي الأمر منه بذل جهود إضافية، والتكلّف أحياناً في ممارسة اللغات.

الإحالات:

[1]- طالب الإبراهيمي خولة، 2007، الجزائريون والمسألة اللغوية، تر: محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، ص 87.

2- شارودو باتريك ومنغنو دومينيك، 2008، معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهيري وحمادي صمود، دار سينا ترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، ص 446.

[3] - Calvet Louis- Jean, 1975, Pour et Contre Saussure. Vers une linguistique sociale, Editions Payot, France, p109.

[4]- شارودو باتريك ومنغنو دومينيك، 2008، معجم تحليل الخطاب، ص 446.

[5] - Moreau Marie – Louise, 1997, Sociolinguistique. Concepts de base, Editions Mardaga, Belgique, p 284.

[6]- كولماس فلوريان، دليل السوسيولسانيات، 2009، تر: خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 649.

[7] - Dubois Jean et al., 1973, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, France, p 381.

[8]- خرما نايف، 1978، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، ص 189-191.

[9] Dubois Jean et al., Dictionnaire de linguistique, p119.

[10]- عيد محمد، 1979، الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون، عالم الكتب، مصر، ص 33.

[11] - - Moreau Marie – Louise, 1997, Sociolinguistique. Concepts de base, p 207.

[12] - Ibid, p 32.

[13]- يحياتن محمد، 2006، التعدّدية اللسانية من خلال الأبحاث اللسانية الاجتماعية الحديثة، مجلة «اللسانيات"، الجزائر، العدد 11، ص 69-77، ص 75.

[14] - Kahlouche Rabah,1985, Bilinguisme et Enonciation، Mémoire de Magister, Université d'Alger, Algérie, p 52.

[15] - Ibid, p 52.

[16]- كولماس فلوريان، دليل السوسيولسانيات، ص652.

[17] - Mackey William Francis, 1976, Bilinguisme et Contact des langues, Editions C. Klinksieck, France, p 397.

[18] - Hamers Josiane F et Blanc Michel, 1983, Bilingualité et bilinguisme, Editions Mardaga, Belgique, p 198.

[19] - El Jamoussi Souad, 1986, "Vers une théorie du Code –Switching en Tunisie, Revue "سلسلة اللسانيات"، Cahiers du CERES, Tunisie, n° 06, pp 41-55, p 41.

[20] - Ibid, p 47.

[21]- شارودو باتريك و منغنو دومينيك، 2008، معجم تحليل الخطاب، ص 190.

[22] Hamers Josiane F et Blanc Michel, 1983, Bilingualité et bilinguisme, p 201.

[23]- يحياتن محمد، 2006، التعدّدية اللسانية من خلال الأبحاث اللسانية الاجتماعية الحديثة، ص 75.

[24]- الغزالي عبد القادر، 2003، اللسانيات ونظرية التواصل، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، ص 50

[25]- يحياتن محمد، 2006، التعدّدية اللسانية من خلال الأبحاث اللسانية الاجتماعية الحديثة، ص 75.

[26]- خرما نايف، 1978، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص 199.

[27]- كالفي لوي جان، 2006، علم اللغة الاجتماعي، تر: محمد يحياتن، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 35 و36.

[28]- المرجع نفسه، ص 38 و39.

[29]- Moreau Marie – Louise, 1997, Sociolinguistique. Concepts de base, pp171 et 172.

[30]- Louis Vincent, Interactions verbales et communication interculturelle en FLE, 2009, Editions Modulaires Européennes (E.M.E)، & InterCommunications S.P.R.L, Bruxelles et Fernelmont, p 226.

المراجع:

[1]-طالب الإبراهيمي خولة، 2007، الجزائريون والمسألة اللغوية، تر: محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر.

2- شارودو باتريك ومنغنو دومينيك، 2008، معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهيري وحمادي صمود، دار سينا ترا، المركز الوطني للترجمة، تونس.

[3]- Calvet Louis- Jean, 1975, Pour et Contre Saussure. Vers une linguistique sociale, Editions Payot, France.

[4] - Moreau Marie – Louise, 1997, Sociolinguistique. Concepts de base, Editions Mardaga, Belgique.

[5]- كولماس فلوريان، دليل السوسيولسانيات، 2009، تر: خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

[6]- Dubois Jean et al., 1973, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, France.

7- خرما نايف، 1978، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت.

[8]- عيد محمد، 1979، الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون، عالم الكتب، مصر.

[9] - يحياتن محمد، 2006، التعدّدية اللسانية من خلال الأبحاث اللسانية الاجتماعية الحديثة، مجلة «اللسانيات"، الجزائر، العدد 11، ص 69-77.

10 - Kahlouche Rabah,1985, Bilinguisme et Enonciation, Mémoire de Magister, Université d'Alger, Algérie.

[11-] Mackey William Francis, 1976, Bilinguisme et Contact des langues, Editions C. Klinksieck, France.

[12 -] Hamers Josiane F et Blanc Michel, 1983, Bilingualité et bilinguisme, Editions Mardaga, Belgique.

[13 -] El Jamoussi Souad, 1986, "Vers une théorie du Code –Switching en Tunisie, Revue "سلسلة اللسانيات", Cahiers du CERES, Tunisie, n° 06, pp 41-55.

[14]- الغزالي عبد القادر، 2003، اللسانيات ونظرية التواصل، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية.

[15]- كالفي لوي جان، 2006، علم اللغة الاجتماعي، تر: محمد يحياتن، دار القصبة للنشر، الجزائر.

[16 -]Louis Vincent, Interactions verbales et communication interculturelle en FLE, 2009, Editions Modulaires Européennes (E.M.E), & InterCommunications S.P.R.L, Bruxelles et Fernelmont.